البحرين تدين بأشد العبارات استمرار الاعتداءات الإيرانية على أراضيها

مطالبة مجلس الأمن بإجراءات حازمة لإلزام إيران بتنفيذ القرار 2817

أعربت وزارة الخارجية عن إدانة مملكة البحرين واستنكارها الشديدَين استمرار الاعتداءات الجويّة الإيرانية الآثمة على أراضيها، واستهداف منشأة صناعية مدنية، ما أدّى إلى اندلاع حريقٍ ووقوعِ أضرارٍ مادية، معتبرةً هذه الاعتداءات، التي أعلن الحرس الثوري الإيراني مسؤوليّته عنها علنياً، تهديداً مباشراً لحياة المدنيين، وانتهاكاً صارخاً لسيادة المملكة وسلامة أراضيها، وتصعيداً خطيراً يُهدّد الأمن والاستقرار الإقليميّين، في مخالفة جسيمة لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيَّما المادةَ (2/4) منه التي تحظر استخدام القوة ضد سلامة أراضي الدول، وقواعد القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار، وقرار مجلس الأمن رقم (2817) لعام 2026.

ورفضت مملكة البحرين رفضاً قاطعاً ما ادّعاه الحرس الثوري من ذرائعَ ومُبرّرات لعدوانه، مؤكّدةً أن وقائع الاستهداف تُثبت أن الهدف منشأةٌ صناعيةٌ مدنيةٌ بحتة، مشدّدةً على ضرورة وقف إيران سياستها القائمة على الانتهاك المتكرر لسيادة الدول وسلامة أراضيها، واتخاذ خلافاتها مع أطراف أخرى ذريعةً لتبرير اعتداءاتها، لما يمثّله ذلك من انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي وأُسُسَ العلاقات بين الدول ذات السيادة.

وأكّدت الوزارة احتفاظ مملكة البحرين بحقّها الأصيل في اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لصون سيادتها وأمن مواطنيها والمقيمين على أرضها، بما في ذلك حقّها في الدفاع عن النفس –فرديا وجماعياً– في الزمان والمكان والأسلوب الذي تراه مناسباً، وفقاً للمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، وبموجب اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبالتنسيق مع أشقائها وشركائها، مُشيدةً بكفاءة قوة دفاع البحرين وجاهزيّتها القتاليّة العالية في التصدّي لهذه الاعتداءات.

وجدّدت الوزارة دعوة مملكة البحرين مجلسَ الأمنِ الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته كاملةً، باتخاذ إجراءات حازمة لإلزام إيران بالتنفيذ الكامل لمقتضيات قراره رقم (2817) لعام 2026، في مقدّمتها الوقف الفوري لاعتداءاتها وتهديداتها للمدنيين والأعيان المدنية والبنية التحتية، ولحرية الملاحة في مضيق هرمز وباب المندب، والكفّ عن دعمها للجماعات الوكيلة، ومساءلتها وإلزامها بجبر الضرر والتعويض الكامل، وفقاً لأحكام القانون الدولي وقرار مجلس حقوق الإنسان رقم (1/61)، بما يُسهم في صون السلم والأمن الإقليميّين والدوليّين.

وزارة الخارجية
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

منظمات خليجية وعربية تدين العدوان الإرهابي الإيراني على البحرين

تأييد إجراءات المملكة لحفظ سيادتها وتحذير من استمرار تهديد الأمن والسلم الدولي

توالت الإدانات العربية للاعتداءات الإيرانية التي استهدفت منشأة صناعية مدنية في مملكة البحرين، وأسفرت عن اندلاع حريق وأضرار مادية، حيث أعربت منظمات وهيئات دول خليجية وعربية عن رفضها الشديد لهذه الاعتداءات، مؤكدة أنها تمثل انتهاكًا لسيادة المملكة وخرقًا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ومشددة على تضامنها الكامل مع البحرين ودعمها في كل ما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها واستقرارها.

جامعة الدول العربية: دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته

أعربت جامعة الدول العربية عن إدانتها واستنكارها، بأشد العبارات، لما تعرضت له إحدى المنشآت الصناعية المدنية في مملكة البحرين من اعتداء، باعتباره انتهاكًا سافرًا لسيادتها، وتهديدًا لأمنها واستقرارها وسلامة أراضيها، وتصعيدًا خطيرًا، وخرقًا صارخًا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وأكدت الجامعة العربية، الأحد تضامنها المطلق والكامل مع مملكة البحرين قيادةً وحكومةً وشعبًا، ووقوفها الثابت إلى جانبها في كل ما تتخذه من إجراءات وتدابير سيادية لحماية أمنها وصون استقرارها وسلامة أراضيها والمقيمين عليها، مجددةً الدعوة إلى تحمّل المجتمع الدولي مسؤولياته في رفض هذه الاعتداءات، والوقف الفوري لكل أشكال التصعيد، تجنبًا لانزلاق المنطقة نحو تداعيات خطيرة تهدد الأمن والسلم الإقليميين.

البرلمان العربي: انتهاك للقانون الدولي

أدان البرلمان العربي بأشد العبارات العدوان الإيراني الآثم على مملكة البحرين، والذي استهدف منشأة صناعية مدنية، مؤكدًا أن تعمد استهداف المنشآت المدنية والأعيان الاقتصادية والبنية التحتية يمثل انتهاكًا صارخًا لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ويعكس نهجًا تصعيديًا لا يهدد أمن البحرين وحدها، بل يضع أمن المنطقة واستقرارها بأكمله أمام مخاطر جسيمة.

وأكد البرلمان العربي أن سيادة الدول وأمن شعوبها ليسا مجالًا لتصدير الصراعات أو فرض معادلات إقليمية بالقوة. ويحذر من أن استمرار هذا النهج الإيراني العدواني، من شأنه دفع المنطقة إلى دائرة أوسع من المواجهة، بما يهدد الأمن والسلم الإقليمي والدولي ويعرض مصالح شعوب المنطقة للخطر.

وشدد على ضرورة الوقف الفوري لهذه الاعتداءات السافرة، واحترام سيادة مملكة البحرين وسلامة أراضيها، والالتزام بمبادئ حسن الجوار وقواعد القانون الدولي.

وجدد البرلمان العربي تضامنه الكامل مع مملكة البحرين، ووقوفه إلى جانبها في كل ما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها وصون سيادتها وسلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها، مؤكدًا أن أمن البحرين جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، وأن أي اعتداء يمس أمنها واستقرارها هو اعتداء على منظومة الأمن العربي.

الأمانة العامة لوزراء الداخلية العرب: تهديد لأمن المنطقة

عبَّرت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب عن بالغ الشجب والاستنكار للممارسات العدائية الإيرانية المستمرة تجاه مملكة البحرين، وما أقدمت عليه مؤخرًا من استهداف آثم لمنشأة صناعية مدنية في المملكة.

وأدانت الأمانة العامة بكل حزم هذه الاعتداءات الجبانة والاستهداف المتعمد للمدنيين والأعيان المدنية، والتي تمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي والإنساني ولقواعد حسن الجوار، وتهديدًا للأمن والاستقرار في المنطقة.

وأكدت تضامنها التام ووقوفها الكامل إلى جانب مملكة البحرين في الإجراءات التي تتخذها للحفاظ على مقدراتها وأمنها واستقرارها وسلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها.

تضامن خليجي وعربي

أعربت المملكة العربية السعودية عن إدانتها واستنكارها، بأشد العبارات، الاعتداءات الإيرانية الآثمة على منشأة صناعية مدنية في مملكة البحرين، وأكدت وزارة الخارجية السعودية، تضامن المملكة العربية السعودية الكامل مع مملكة البحرين في كل ما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها واستقرارها.

وقالت الوزارة في البيان، وفقًا لوكالة الأنباء السعودية (واس): «تجدد المملكة رفضها التام لاستمرار إيران في سلوكها المزعزع لأمن المنطقة واستقرارها، واستهدافها لدول المنطقة والمنشآت المدنية، وانتهاكها لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة التعاون الإسلامي وقواعد حسن الجوار، وتحمل المملكة إيران عواقب استمرارها في هذه الاعتداءات الغاشمة».

كما أعربت وزارة الخارجية الكويتية عن إدانة واستنكار دولة الكويت الشديدين لاستمرار الاعتداءات الإيرانية الآثمة التي تستهدف مملكة البحرين، وآخرها استهداف منشأة صناعية مدنية، مما أسفر عن اندلاع حريق ووقوع أضرار مادية في انتهاك صارخ لسيادة المملكة، وخرق فاضح للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم 2817.

وأكدت وزارة الخارجية، رفض دولة الكويت القاطع لهذه الاعتداءات التي تهدد أمن المنطقة واستقرارها، وجددت، وفقًا لوكالة الأنباء الكويتية (كونا)، تضامن دولة الكويت الكامل مع مملكة البحرين، ووقوفها إلى جانبها في كل الإجراءات التي تتخذها لصون سيادتها والحفاظ على أمنها واستقرارها.

كما أدان الأردن الاعتداء الإيراني الغاشم على منشأة صناعية مدنية في مملكة البحرين، باعتباره انتهاكًا سافرًا لسيادتها، وتهديدًا لأمنها واستقرارها وسلامة أراضيها، وتصعيدًا خطيرًا، وخرقًا صارخًا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وأكدت وزارة الخارجية الأردنية، بحسب وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، تضامن الأردن المطلق مع مملكة البحرين، ووقوفه معها في كل ما تتخذه من خطوات لحماية سيادتها وأمنها ومقدّراتها وسلامة مواطنيها والمقيمين فيها.

كما أدانت دولة الإمارات العربية المتحدة، بأشد العبارات، تجدد الهجوم الإيراني العدواني الذي استهدف مملكة البحرين، وأكدت وزارة الخارجية الإماراتية، أن هذا الهجوم العدواني يمثل انتهاكًا صارخًا لسيادة مملكة البحرين وتهديدًا لأمنها واستقرارها.

وجددت الوزارة، وفقًا لوكالة أنباء الإمارات (وام)، تضامن دولة الإمارات الكامل مع مملكة البحرين، ودعمها في كل ما من شأنه حفظ أمنها واستقرارها.

فيما أدانت الجمهورية اليمنية، بأشد العبارات، الاعتداءات الإيرانية الغاشمة التي استهدفت منشأة صناعية مدنية في مملكة البحرين، معتبرة إياها انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، وتهديدًا لأمن المنطقة واستقرارها.

وأكد وزارة الخارجية اليمنية، وفقًا لوكالة الأنباء اليمنية (سبأنت)، تضامن الجمهورية اليمنية الكامل مع مملكة البحرين، ودعمها لكل الإجراءات التي تتخذها لحماية أمنها وسيادتها واستقرارها، مجددة رفضها الاعتداءات الإيرانية التي تستهدف دول المنطقة ومنشآتها المدنية، وتقوّض الأمن والاستقرار الإقليمي.

وأعربت دولة قطر عن إدانتها واستنكارها الشديدين للهجوم الإيراني الذي استهدف منشأة صناعية مدنية بمملكة البحرين، وعدّته انتهاكا صارخا لسيادتها وسلامة أراضيها، وخرقا فاضحا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حسن الجوار.

وذكرت وكالة الأنباء القطرية (قنا) أن وزارة الخارجية القطرية قد شددت في بيان لها، على رفض دولة قطر القاطع للاعتداء على المنشآت الاقتصادية والأعيان المدنية والمدنيين، مؤكدة في الوقت ذاته أن استمرار هذه الاعتداءات يمثل تصعيدا خطيرًا يهدد أمن المنطقة واستقرارها، ويقوض المساعي الدبلوماسية والجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وجددت الوزارة تضامن دولة قطر الكامل مع مملكة البحرين، ودعمها لكل ما تتخذه من إجراءات مشروعة للحفاظ على سيادتها وأمنها.

كما أعربت جمهورية مصر العربية عن إدانتها واستنكارها الشديدين للاعتداءات الآثمة التي استهدفت مملكة البحرين، وآخرها استهداف منشأة صناعية مدنية، مما أسفر عن اندلاع حريق ووقوع أضرار مادية، في انتهاك صارخ لسيادة المملكة ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتهديد لأمنها واستقرارها.

ونقلت وكالة الشرق الأوسط (أ ش أ) أن مصر أكدت في بيان لوزارة الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج رفضها القاطع لهذه الاعتداءات التي تهدد أمن واستقرار دول المنطقة، مجددة تضامنها الكامل ووقوفها إلى جانب مملكة البحرين في كل ما تتخذه من إجراءات لحماية سيادتها وأمنها واستقرارها وسلامة مواطنيها.

الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين يدعو المنظمات العمالية العربية والدولية إلى اتخاذ موقف حازم إزاء الاعتداءات الإيرانية على المنشآت المدنية والصناعية

أعرب الاتحاد الحُر لنقابات عمال البحرين عن إدانته واستنكاره الشديدين استمرار الاعتداءات الإيرانية الغاشمة على أراضي مملكة البحرين، التي طالت مؤخراً منشأة صناعية مدنية، وتسببت في اندلاع حريقٍ ووقوع أضرار مادية، معتبراً أن هذه الاعتداءات تمثل انتهاكاً صارخاً لسيادة المملكة وسلامة أراضيها، وتصعيداً خطيراً يهدد أمن واستقرار المنطقة، ويعرض حياة المواطنين والمقيمين، ولا سيما العمال في المنشآت الصناعية والحيوية، لمخاطر جسيمة.

وأكد الاتحاد الحُر أن استهداف المنشآت المدنية والصناعية يشكل اعتداءً مباشراً على أمن وسلامة العمال وبيئة العمل، ويهدد استمرارية الإنتاج واستقرار سوق العمل والاقتصاد الوطني، مشدداً على أن العمال الذين يؤدون واجباتهم المهنية ويسهمون في مسيرة التنمية والبناء يجب ألا يكونوا عرضة لمخاطر الاعتداءات العسكرية أو ضحايا للصراعات الإقليمية، وأن حماية أرواحهم وضمان سلامتهم مسؤولية إنسانية وقانونية لا يجوز التهاون فيها.

وشدد الاتحاد على أن استمرار هذه الاعتداءات الإيرانية يمثل انتهاكاً واضحاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المبادئ المتعلقة باحترام سيادة الدول وعدم استخدام القوة ضد سلامة أراضيها، داعياً مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياتهما في اتخاذ إجراءات حازمة لوقف هذه الاعتداءات، وإلزام إيران بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (2817)، ومنع تكرار الأعمال العدوانية التي تهدد الأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

وفي هذا السياق دعا الاتحاد الحُر لنقابات عمال البحرين كلاً من منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية، إلى جانب الاتحادات والمنظمات النقابية والعمالية العربية والدولية، إلى إدانة هذه الاعتداءات الإيرانية واتخاذ موقف واضح وحازم إزاء استهداف المنشآت المدنية والصناعية، لما يمثله ذلك من تهديد مباشر لحياة العمال وسلامتهم، وتقويض للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز بيئة عمل آمنة وصحية ومستقرة.

كما طالب الاتحاد منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية بإعلان تضامنهما مع عمال مملكة البحرين، وتسليط الضوء على التداعيات الخطيرة لهذه الاعتداءات على سلامة العاملين واستقرار علاقات العمل واستمرارية الأنشطة الإنتاجية والاقتصادية، مؤكداً أهمية اضطلاع المنظمتين بدورهما في الدفاع عن حقوق العمال وحمايتهم من المخاطر الناجمة عن النزاعات والاعتداءات المسلحة، والعمل مع الشركاء الاجتماعيين والمنظمات النقابية لضمان عدم تعريض مواقع العمل والمنشآت الإنتاجية لأي اعتداءات تهدد حياة العاملين فيها.

وأكد الاتحاد الحُر أن الحركة النقابية العربية والدولية مطالبة اليوم بإظهار تضامنها الحقيقي مع عمال مملكة البحرين، واتخاذ مواقف مسؤولة تجاه هذه الاعتداءات، انطلاقاً من المبادئ النقابية والإنسانية القائمة على حماية العمال وصون حقوقهم وسلامتهم، مشدداً على أن حياة العمال وأمنهم لا يجوز أن تكون موضع مساومة أو أن تخضع للاعتبارات السياسية، وأن استهداف مواقع العمل والمنشآت الصناعية أمر يستوجب الإدانة والرفض من جميع المنظمات العمالية من دون استثناء.

وجدد الاتحاد الحُر لنقابات عمال البحرين وقوفه الثابت خلف القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، ودعمه الكامل لكل الإجراءات والتدابير التي تتخذها حكومة مملكة البحرين برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، لحماية أمن المملكة وسيادتها وسلامة شعبها والمقيمين على أرضها.

كما أشاد الاتحاد بالجهود المخلصة التي تبذلها قوة دفاع البحرين ووزارة الداخلية والأجهزة الأمنية والدفاعية والجهات المختصة في حماية الوطن والتصدي للاعتداءات والتعامل مع تداعياتها، مؤكداً أن عمال البحرين ونقاباتهم سيظلون صفاً واحداً خلف قيادتهم الحكيمة، متمسكين بوحدتهم الوطنية، مواصلين أداء دورهم في دعم مسيرة التنمية والحفاظ على أمن الوطن واستقراره ومكتسباته.

واختتم الاتحاد الحُر لنقابات عمال البحرين بيانه بتأكيد أن أمن مملكة البحرين وسلامة شعبها وعمالها خط أحمر، وأن الاعتداءات الإيرانية المتكررة على أراضي المملكة ومنشآتها المدنية والصناعية تستوجب موقفاً دولياً وعربياً موحداً وحازماً لوقفها ومنع تكرارها، مجدداً دعوته إلى منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية وكل الاتحادات النقابية والعمالية إلى تحمل مسؤولياتها الأخلاقية والإنسانية في التضامن مع عمال البحرين والدفاع عن حقهم في العمل والحياة في بيئة آمنة ومستقرة.